

السويد لم تعد محصنة ضد التطرف... ما الخطب

صدامات عنيفة في مالمو بعد حرق نسخة من القرآن



السويد تنزلق بوتيرة أسرع نحو صدام اجتماعي

وحوادث إطلاق النار خلال السنوات القليلة الماضية ارتبط معظمها بالعصابات.

ولا تحفظ السويد بإحصائيات حول أصل المشتبه بهم جنائياً، غير أن تقارير غير رسمية تحدثت أنه في العام 2017 كان من بين 100 شخص على صلة بجرائم القتل ومحاولات القتل التي نفذت بالبنادق والمسدسات، كان من بين أولئك 90 شخصاً لديهم أصول أجنبية؛ إما أنهم ولدوا خارج البلاد، وإما أن أحد الإبيوين ولد خارج البلاد.

وتعاني ضواحي المدن الكبرى في السويد والتي معظم سكانها من المهاجرين من تدهور الوضع الأمني وازدياد في نشاط عصابات الجريمة المنظمة، ما يثير قلق السكان والمنظمات الحكومية والأهلية على حد سواء.

ولم يعد سرا أن العديد من أبناء المهاجرين وخاصة من الأسر العربية، منخرطون بشكل كبير في العمل الإجرامي، ما أوجع مشاعر الكراهية ضد المهاجرين بصفة عامة وأسس لاعتقاد يبدو راسخاً لدى السكان الأصليين بأن الأجانب يقفون وراء تقويض استقرار مجتمعهم بعد أن كانوا ينعمون بالسلم الاجتماعي قبل وصول الآف الأجانب إلى بلادهم.

وإضافة إلى انخراط المهاجرين في الجريمة المنظمة، تنامت مشاعر الكراهية لدى السويديين لأسباب معيشية بحتة أيضاً، فاستنثار الأجانب بالمساعدات الاجتماعية وتدهور الخدمات الصحية من دون أن يشاركوا في تعبئة الموارد المالية المخصصة لها، من الأسباب أيضاً وإن لم يكونا من أهمها.

ويرى باحثون أن تزايد نسبة الجرائم المنظمة بين أبناء المهاجرين ستكون له انعكاسات أخطر على السلم الاجتماعي مستقبلاً ما لم تبذل الجهود على جميع المستويات، فالمؤشرات تندر بمخاطر جدية على مجتمع كان متماسكاً ومتسامحاً قبل فتح أبوابه على مصراعيه للمهاجرين.

أو لإخافة المقرئين من هذه العصابات أو أفراد عائلاتهم. وأكدت شتراف أن التفجيرات ازدادت بسبب زيادة عدد المهاجرين في السويد، حيث تشاؤم ضمن مجموعات في أماكن مهشمة على المستوى الاجتماعي - الاقتصادي، والعديد منهم قد ينتمون إلى الجيل الثاني أو الثالث من المهاجرين، حيث استقبلت السويد عدداً كبيراً من اللاجئين خلال عام 2015 وكان نصيبها الأكبر مقارنة بدول أوروبا.

وتعرضت مدينة مالمو، ثالث أكبر مدينة سويدية، لسلسلة من الانفجارات



دعوة إسموس بالودان لحرق نسخة من القرآن يطرح موجة من التساؤلات بشأن المستوى غير المسبوق الذي وصلت إليه مشاعر الكراهية والتطرف في السويد

تغيير بعض سياساتها التي توصف بالتسامح تجاه المهاجرين، مثل تشديد قيود الهجرة ومتطلبات الاندماج وحتى التمتع بالتغطية الصحية للأجانب، لتحقيق مكاسب سياسية وانتخابية، ما ضيق الخناق على الأجانب وعزز الشعور بالإقصاء والتهميش.

وقال الأكاديمي السويدي، ماتياس غاردر، في تصريحات للتلفزيون السويدي الرسمي إن العنصرية ضد المسلمين في بلاده، باتت أمراً اعتيادياً.

ولفت غاردر، أستاذ تاريخ الأديان في جامعة أوبسالا، إن الأعداء التي تتسم بطابع عنصري ضد المسلمين، شهدت ارتفاعاً كبيراً.

وأضاف "هناك هجمة عنصرية جديدة على المسلمين، نسمي هذا بالإسلاموفوبيا، وقد باتت أمراً اعتيادياً بشكل يبعث على الدهشة".

وأظهرت آخر إحصائية صدرت في 2018، أن عدد الأشخاص المنحدرين من أصول مهاجرة في السويد، بلغ مليونين و400 ألف شخص.

وبحسب الإحصائية التي أجرتها مؤسسة الإحصاء الحكومية في السويد، فإن نسبة المهاجرين يشكلون 24 في المئة من تعداد سكان السويد الذي يبلغ حوالي 10 ملايين شخص.

الجريمة والمهاجرين

شهدت السويد العام الماضي ارتفاعاً مطرداً في الجرائم ذات الأبعاد الإجرامية حيث نشرت شبكة "بي.بي.سي" البريطانية تقريراً يوضح أن الشرطة السويدية تعاملت مع عدد غير مسبوق من التفجيرات، وقد تم استدعاء الفرقة المختصة بالتفجيرات للتعامل مع 97 تفجيراً في الأشهر التسعة الأولى من هذا العام.

وقالت ليندا شتراف، رئيسة قسم الاستخبارات في دائرة العمليات القومية في السويد إن معظم التفجيرات استخدمت فيها قنابل صوتية أو قنابل يدوية وأخرى محلية الصنع، مؤكدة أن الهجمات غالباً ما تقف وراءها عصابات، وتتم بغرض ترهيب عصابات منافسة.

بالتحول الجوهري الذي طرأ على الخطاب السياسي بل وطبيعة العملية السياسية التي تنعكس بالضرورة على الأرضية الاجتماعية.

من بين 100 شخص على صلة بالجريمة المنظمة في 2017، 90 شخصاً ينحدرون من أصول أجنبية

وساهم تسارع معدلات الهجرة في السنوات الأخيرة تزامناً مع الضغط الذي شكله حزب ديمقراطي السويد من داخل البرلمان وخارجه في تحول جوهري بالخطاب السياسي للأحزاب الكبرى، فقد صارت هي الأخرى تتبنى تقييد الهجرة بعد أن كان ذلك الموقف مقتصرًا على حزب السويد الديمقراطي، الأمر الذي أدى إلى جرح قلب الوسط السياسي نحو العداء للهجرة بعد أن ظل طويلاً في أقصى اليمين.

واضطرت الأحزاب الكبرى ذات الخلفية الاشتراكية الاجتماعية إلى

مثل صعود حزب "ديمقراطي السويد" اليميني المتطرف وحصوله على 18 في المئة من الأصوات في انتخابات 2018، زلزالاً قوياً يلحق السويد بقائمة طويلة من الدول الأوروبية، التي صعد فيها اليمين المتطرف، من المجر وبولندا وإيطاليا والنمسا، مروراً بالنمسا وألمانيا، وصولاً إلى الدنمارك وهولندا.

ويصف عدد من المحللين السياسيين في السويد فوز هذا الحزب بهذه النسبة بأنه "يجعل العنصرية أكثر قبولا في المجتمع السويدي"، إذ أصبح شاعر الكراهية والعداء حزب سياسي يذيعها ويرعاها بل ويدافع عنها.

وتراجعت قوى اليسار ويمين الوسط كما كان متوقفاً رغم احتفاظها بالصدارة وحصول كل منها على أكثر من 40 في المئة من الأصوات، فيما خسر ائتلاف اليسار والاشتراكي الديمقراطي 15 مقعداً بينما خسر ائتلاف يمين الوسط 14 مقعداً.

وكان هذا الصعود بمثابة صدمة لبعض المراقبين، فيما اعتبره البعض صعوداً محدوداً لا ينبغي المبالغة فيه لأن الحزب لم يشارك في حكم البلاد.

لكن وجهه الخطورة في ما جرى لا يتعلق بمن سيحكم بقدر ما يتعلق

لوقت غير بعيد كانت السويد الدولة الأسكندنافية الهادئة محصنة بشكل كبير من موجة التطرف التي عصفت بجيرانها الأوروبيين، سواء كان من التطرف اليميني أو الإسلاموي، لكن الأمر لم يعد كذلك اليوم مع صعود اليمين المتطرف ومشاركته بشكل أكبر في رسم السياسات العامة، ما يطرح تحديات اجتماعية جمة لبلد فتح أبوابه لآلاف المهاجرين الذين ترتفع معدلات الجريمة في صفوفهم، ويحملون عادات اجتماعية تتناقض تماماً مع البلد المستضيف، إضافة إلى ضعف اندماجهم وعزلتهم.

● مالمو (السويد) - فجرت حادثة منع سياسي دنماركي يدعى إسموس بالودان، زعيم حزب "النهج المتشدد" الدنماركي اليميني المتطرف من دخول السويد لحضور تظاهرة دعا قبلها إلى حرق نسخة من القرآن الكريم، وهو ما تم فعلاً، موجة من التساؤلات بشأن المستوى غير المسبوق الذي وصلت إليه مشاعر الكراهية والتطرف في بلاد لطلما عرفت بالتسامح والتعايش المشترك.

ولم تقف الحادثة عند حذر دخول السياسي الدنماركي بل تطورت إلى صدامات عنيفة بين الجالية المسلمة وأنصار اليمين المتطرف وبلغت حتى إصدار منظمة التعاون الإسلامي وعدد من الدول الإسلامية بيانات تنديد بما وقع في مدينة مالمو التي يبلغ عدد سكانها الأجنبي 40 في المئة.

وتبنت السويد عام 2017 استراتيجية محلية لمكافحة الراديكالية والتطرف تصدياً للحركات اليمينية المتطرفة، بناء على افتراض أن التطرف يُسهل ويؤدي في الكثير من الأحيان، إلى أعمال عنف ذات دوافع سياسية. أما الراديكالية، فيفترض أنها تنتج عن التفرقة الاجتماعية وعدم الاندماج والممارسات التمييزية أو العنصرية التي يمارسها السكان الأصليون، وقد تجتمع هذه العوامل في أشكال مختلفة، بحيث تتصافر وتغذي بعضها الآخر، مسببة أزمة وجودية.

وتعتمد استراتيجية السويد لمنع التطرف العنيف بشكل كبير على تجربة الدولة وخبرتها في منع الجرائم العنيفة (أقل نسبة في جرائم القتل باوروا)، وإن كانت الحكومة تتعامل رسمياً مع حالات الجريمة والتطرف العنيف، بشكل منفصل.

صعود اليمين المتطرف

رغم الجهود الحكومية الكبيرة لامتصاص تفاقم مشاعر الكراهية والتطرف حفاظاً على السلم الاجتماعي، والتي ميزت السويد عن باقي جيرانها الأوروبيين، تنجح الأمور عكس التيار ما يطرح تساؤلات بشأن من يدافع باتجاه ذلك وما هي الأطراف المستفيدة ولأي أغراض؟



غليان مجتمعي ينذر بالأسوأ